الرسالة الخامسة

في بيان خطر التقول على العلماء

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

ليس بغريب أن ينسب إلى أحد العلماء المعتبرين ما لم يقله بل ما يصرح بخلافه، وهذا معلوم من عهد السلف الصالح، ففي صحيح مسلم - في كتاب اللباس في باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة (1641/3) - أن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - أرسلت مولاها إلى عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - فقالت: " بلغني عنك أنك تُحرم أشياء ثلاث: العلم في الثّوب، ومَيثرةَ الأُرجُوانِ وصوْمَ رجَبٍ كُلّه". فقال عبد الله: أمّا ما ذَكرتّ من رجبٍ، فكيف بمن يصومُ الأبد.

وأما ما ذكرتَ من العَلَمُ في الثّوبِ فإني سمعتُ عمر بن الخطّاب يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: «**إنما يلبسُ الحرير من لا خَلاقَ له**»، فخفتُ أن يكون العَلَمُ منه.

وأما ميثرةُ الأرجُوان، فهذه ميثرةُ عبد الله، فإذا هي أُرجُوانُ.

فرجع مولى أسماء إليها فأخبرها بما قال عبد الله فقالت: هذه جُبّة رسول الله ﷺ فأخرجتْ جُبّة طيالسةٍ كَسْروانّية لها لِبنةُ ديباجٍ وفرجيها مكفُوفين بالدّيباج، فقالت: هذه كانت عند عائشة حتّى قُبضتْ. فلمّا قُبضت قبضتها. وكان النبي ﷺ يَلبُسها فنحنُ نغسلُها للمرضى لِيُستشفى بها.

الميثرةُ: وطاء يجعل على الرحل ليلين للراكب من الوثارة.

والأُرجُوان: بضم الهمزة والجيم هو الأحمر الشديد الحمرة.

ومعنى قول ابن عمر: " فكيف بمن يصوم الأبد" لإنكار على من

نسب إليه تحريم صوم رجب كله، لأنه - رضي الله عنه - كان يصوم الأبد.

وقد أنكر - رضي الله عنه - كل ما نسب إليه من تحريم الثلاثة، فأنكر صوم رجب بأنه كان يصوم الأبد، وتحريم علم الثوب بأنه كان تركه خوفاً من أن يكون من لبس الحرير فهو حكم احتياطي، وأنكر تحريم ميثرة الأرجوان بأنه كان له ميثرة أرجوان.

والمهم أن التقول على العلماء كان من قديم الزمان وله أسباب:

1 - منها أن يسأل الشخص عالماً سؤالاً يقصد به معنى، فيفهمُ العالمُ المجيبُ خلاف ما قصد السائل، فيجيبُ بحسب ما فهم من السؤال ويفهم السائل الجواب على ما قصد من السؤال.

2 - ومنها أن يفهم العالم السؤال على ما قصده به السائل فيجيبه بحسبه لكن يفهم السائل منه خلاف ما قصده المجيب.

3 - ومنها أن يكون له هوى في حكم مسألة ما، فيُشّيع نسبته إلى عالمٍ معروفٍ ليكون أدعى لقبوله.

4 - ومنها أن يكون الحكم غريباً منكرًا، فيُنسبه إلى عالم ليشوه به سُمعتّهُ ويتخذ من ذلك وسيلةً إلى غيبته، والإيقاع به، مع أن العالم لم يكن منه فتوى في ذلك.

إلى غير ذلك من الأسباب وشر الأسباب التي ذكرناها هذا الأخير والذي قبله.

ولكن الواجب على من سمع من ذلك أن يتثبت أولاً من صحة نسبة القول إلى العالم، ثم يتأمل في القول المنقول هل له حظ من النظر، فإن كان له حظ من النظر قبله ودافع عنه؛ لأنه حقٌ والحقُ يجبُ قبوله والدفاع عن القائل به.

وإن لم يكن له حظٌ من النظر، اتصل بقائله وناقشه بأدبٍ فيقول:

بلغني كذا وكذا فما وجه ذلك في شريف علمكم، أو نحو هذه العبارة.

ثم يأخذ في النقاش معه بأدب واحترام لقوله تعالى:**{ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}** (النحل: من الآية125) إلا أن يكون معانداً ظالماً فيجادل بما يستحق، كما قال تعالى في مجادلة أهل الكتاب:**{وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ}** (العنكبوت: من الآية46) وإذا تبين الحق بعد النقاش وجب على من تبين له اتباعه والدفاع عمن قال به. فإن لم يتبين لكل واحد أن الحق مع صاحبه، فالله تعالى حسيب الجميع وهو تعالى عند قلب كل قائل وقوله، وليس قول كل واحد حجة على الآخر، فليذهب كل واحد إلى ما تبين له أنه الحق ولا يُشّنعُ على صاحبه أو يُبدّعهُ أو يُفسّقُه ما دامت المسألة تحت مجهر الاجتهاد.

نسأل الله التوفيق للصواب والعمل بما يرضيه، وأن يهب لنا من لدنه رحمة وحكمة إنه هو الوهاب، والحمد لله رب العالمين الذي بنعمه تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه محمد الصالح العثيمين في 1417/6/22هـ.

****